

القمة الألمانية الأفريقية الثانية للمشاركة من أجل التنمية



دعوة مصرية
لتضييق الفجوة
بين الشمال
والجنوب، ودعم
نفاذ المنتجات
الأفريقية لأوروبا
ومجموعة الـ ٢٠

على أعتاب بوابة أفريقيا التي يعتبرها مختصون "مستقبل الاقتصاد العالمي"، تقف ألمانيا، وهي قوة اقتصادية عظيمة أخرى تبحث عن موطئ قدم لتنافس بقية القوى، سواء التقليدية الناشطة في القارة، مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أو الناشئة كالصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية، ومن أجل ذلك الهدف أطلقت ألمانيا في عام ٢٠١٧ وهي ترأس مجموعة العشرين مبادرة جديدة لدعم التنمية في البلدان الأفريقية تحت عنوان "اتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا"، ويجمع الاتفاق كلا من البلدان الأفريقية المعنية، ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية وغيرهم من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف بهدف بلورة ودعم السياسات والتدابير الضرورية لاجتذاب الاستثمارات الخاصة، وانضمت عشرة بلدان إلى هذه المبادرة، وحددت تطلعاتها وبرامجها الإصلاحية بموجب إطار اعتمده وزراء مالية مجموعة العشرين في مارس ٢٠١٧.



الرئيس السيسي يشارك في لقاء القمة

من أدوات، وذلك في البلدان التي لا تزال فيها مخاطر مرتفعة. يذكر أن القمة الألمانية الأفريقية الأولى عقدت ببرلين في ١٢/٦/٢٠١٧

مشاركة الرئيس السيسي في القمة:

تشهد العلاقات المصرية الأفريقية منذ تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي الرئاسة قفزة كبيرة في السياسة الخارجية تجاه دول القارة السمراء، فقد سعت الدولة المصرية إلى تعزيز العلاقات الثنائية بينها وبين معظم الدول الأفريقية، إضافة إلى المشاركة بفاعلية في كافة الاجتماعات التي تهدف إلى الشراكة من أجل تنمية دول القارة، حيث تتميز مصر بموقع استراتيجي يربط بين قارتي أفريقيا وآسيا ما يجعلها البوابة الآسيوية لأفريقيا وأيضاً إحدى البوابات الأفريقية لأوروبا عبر البحر المتوسط، وهو ما يؤهل مصر لتكون نقطة محورية في مشاريع التعاون والتنمية

ويرتكز المشروع على أربع ركائز، أهمها أن تواصل بلدان الاتفاق اتباع سياسات اقتصاد كلي سليمة والاستثمار في بناء قدرات الدولة وتعزيز نظم الحوكمة والإدارة الرشيدة، وأن تستثمر بلدان الاتفاق وشركاؤها في إجراء دراسات تشخيصية أكثر عمقا للقيود التي تواجه القطاع الخاص، وذلك من خلال الدخول في حوار منهجي ومتواصل ومنفتح مع الأطراف الفاعلة المحلية والأجنبية من القطاع الخاص لتحديد الإصلاحات الإضافية اللازمة للحد من المخاطر القطرية وتذليل العوائق الخاصة به. وتشجيع حكومات بلدان مجموعة العشرين المشاركة الوثيقة مؤسسات القطاع الخاص الفاعلة فيها مع بلدان الاتفاق للمساعدة على تغيير تصورات المخاطر وتحديد فرص الاستثمار الجديدة، وتدعيم المؤسسات المالية الدولية، كمؤسسة التمويل الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى الاستثمارات الجديدة بما يتوفر لديها



الرئيس السيسي ولقاء مع المستشارة انجيلا ميركل

التي تطرحها دول العالم المتقدم من أجل المساهمة في تنمية أفريقيا.

وقد تجسد هذا الأمر من خلال زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي لألمانيا وبدعوة من المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل للمشاركة في القمة المصغرة للقادة الأفارقة التي عقدت ببرلين في ٣٠/١٠/٢٠١٨ تقديراً

للمكانة مصر ودورها خاصة مع قرب توليها رئاسة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩، حيث شارك الرئيس السيسي في اليوم الثالث لزيارته إلى ألمانيا في القمة برئاسة المستشارة إنجيلا ميركل، ورؤساء الدول والحكومات أعضاء المبادرة الألمانية للشراكة مع أفريقيا، في إطار مجموعة العشرين والتي دعت إليها المستشارة الألمانية ميركل وضمت ١١ بلداً هي "مصر، والمغرب، وتونس، وإثيوبيا، ورواندا، وبنين، وكوت ديفوار، وغانا، وغينيا، والسنغال، وتوجو، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا باعتبارها العضو الأفريقي في مجموعة العشرين، كما حضرت القمة مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد إلى جانب مجموعة من مسؤولي التنمية الدوليين.

خلال كلمته أمام القمة عن خالص التقدير للمستشارة إنجيلا ميركل على استضافة ألمانيا لهذا الحدث للعام الثاني على التوالي، وهو ما يعكس حرصها على دعم جهود التنمية في أفريقيا، عبر مساندة السياسات الرامية لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال مبادرة قائمة على الشراكة مع الدول الأفريقية، تستند إلى إرادة الإصلاح في تلك الدول من جهة، وإلى الدعم الفني والمالي من مجموعة العشرين والمؤسسات الدولية من جهة أخرى، وصولاً إلى بلورة خطة عمل لكل دولة وفق أولوياتها الوطنية، بهدف تعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات.

كما أعرب الرئيس السيسي عن تطلعه لأن تسفر المبادرة الألمانية للشراكة مع أفريقيا عن نتائج ملموسة في تحقيق أهدافها الرامية لزيادة حجم الاستثمارات الألمانية والدولية في الدول الأعضاء، بما يسهم في تمكينها من تحقيق نمو متسارع يعمل على تضيق الفجوة الأخذ في الإتساع بين الشمال والجنوب، وذلك من خلال تقديم ضمانات تأمين للاستثمار ضد المخاطر السياسية، ووضع برامج لتشجيع التكامل الإنتاجي بين الصناعات في مجموعة الدول الأفريقية، وإتاحة المزيد من النفاذ أمام المنتجات الأفريقية للأسواق الأوروبية

ومن الجدير بالذكر أن مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي في أعمال القمة لم تكن الأولى من نوعها، حيث دعت المستشارة ميركل لهذه المبادرة في العام الماضي من أجل خلق شراكة مع أفريقيا.

الرئيس السيسي يؤكد في كلمته أمام القمة على ضرورة التعامل بشمولية مع مشكلات قارتنا والاحتفاظ بخصوصية كل دولة

أعرب الرئيس عبد الفتاح السيسي من



الرئيس السيسي ولقاءات متعددة بالقمة

ودول مجموعة الـ ٢٠ لإيجاد أسواق كفيّلة باستيعاب النمو المستهدف للإنتاج الأفريقي.

وأشار الرئيس إلى التحديات العديدة التي تواجه القارة الأفريقية، وذلك اتصالاً بتحقيق الاستقرار السياسي، وتسوية النزاعات المسلحة، ومكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف، والتصدي لآثار تغير المناخ، فضلاً عن القضاء على الفقر وتفاقم أعباء المديونية، بالإضافة بالمقابل إلى عدم التنفيذ الكامل للتعهدات التنموية الدولية، والخلل القائم بالمنظومة المالية والتجارية العالمية، وهي جميعها تحديات تستوجب التعامل الجدي معها من قبل المجتمع الدولي، في إطار من الشراكة القائمة على المصالح المتبادلة، وبما يجسد مضمون أجندة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

كما أوضح الرئيس السيسي أن مصر تواصل بكل عزم، تنفيذ سلسلة من المشروعات التنموية الكبرى منذ عام ٢٠١٤، من أجل دفع معدلات النمو وتوفير فرص العمل وخفض نسبة البطالة وتحفيز الاستثمار، وبالتزامن مع ذلك، تتحرك للتوسع في مشروعات الربط الكهربائي مع الدول المجاورة، وأبرزها المفاوضات الجارية للربط الكهربائي بين أفريقيا وأوروبا عبر قبرص واليونان، كما يجري الإعداد لتصبح مصر مركزاً إقليمياً لتداول وتجارة الغاز والبتروول على نحو يدعم التنمية الاقتصادية، ويتيح المزيد من الفرص لضخ الاستثمارات في هذه الصناعة.

وأكد الرئيس السيسي كذلك على ضرورة الربط بين التعاون القائم في الأطر الدولية من أجل النهوض بالتنموى بالقارة، ومجمل تلك التحديات أو المبادئ المتفق عليها، بما فيها أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، وذلك ضماناً لإتساق الأهداف مع بعضها البعض، مع أهمية مراعاة خصوصية كل دولة وأولوياتها الوطنية.

وعلى المستوى الوطنى، أشار الرئيس السيسي إلى أن مصر أقرت إستراتيجية

أحدث المواصفات العالمية، بمعدل إنجاز غير مسبق علي مستوى العالم أضاف ٤.٤ أجيالوات للشبكة القومية للكهرباء في زمن قياسي حوالي عامين.

وأكد الرئيس السيسي أنه مع اقتراب بدء رئاسة مصر المقبلة للاتحاد الأفريقي، فإن مصر حريصة على الالتزام بشمولية التعامل مع مشكلات القارة، وفي الوقت نفسه التركيز بشكل خاص على قضية الهجرة غير الشرعية، إرتباطاً بأن العنوان الموضوعي للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩ هو "اللاجئون والعائدون والنازحون داخليا"، علاوة على ما يقترن بتلك القضية من فرص وتحديات، وأثار تمتد لمختلف المجالات، وكذلك للعديد من مناطق العالم، وعلى نحو يعكس الحاجة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال، وجدد الدعوة، لضرورة التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور متكامل يراعى كل الأبعاد، ويعالج جذور المشكلة الاقتصادية في دول المصدر والعبور ولا يرتكن إلى الحلول الأمنية التي لا تتجاوز كونها مسكنات مؤقتة قد يترتب عليها نتائج عكسية.

وقد أعرب الرئيس السيسي في نهاية كلمته عن التطلع خلال الرئاسة المصرية القادمة للاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٩ إلى المزيد من التنسيق والتعاون مع الجانب الألماني ومجموعة العشرين، لتحقيق الغايات المنشودة.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال أعمال "منتدى الاستثمار" تحت رعاية المستشار الألمانية إنجيلا ميركل، وبحضور عدد من الرؤساء الأفارقة، ورؤساء العديد من الشركات الألمانية الكبرى، عرض فيلم قصير عن التعاون بين شركة "سيمنز" الألمانية وما قدمته من مشروعات في مصر.

وأوضح الفيلم أنه تم تسليم ثلاث محطات عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية التي تقدم خدمات يستفيد منها ٤٥ مليون مواطن، وفق

ميركل: مهتمون بمستقبل أفريقيا

أكدت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل من خلال كلمتها الافتتاحية للقمّة اهتمام ألمانيا بمستقبل الدول الأفريقية، مشيرة إلى أن مستقبل هذه الدول يعتمد على ضخ استثمارات حكومية، إلا أن المهمة الكبيرة لسياسة التنمية تعتمد على فرص دخول الشركات في الدول الأفريقية، مضيفاً أن فرص دخول الشركات الأوروبية مرهون بزيادة معدل التبادل التجاري بين دول أفريقيا وأوروبا، لافتة إلى أن مبادرة التقارب مع دول أفريقيا تعد مبادرة جديدة تسعى لاستفادة جميع الأطراف، منوهة إلى أن المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تشارك في زيادة الاستثمارات في الدول الأفريقية.

هذه المعادلة التي ستؤدي إلى النجاح بالضرورة، لكن ينبغي العمل بجد أكبر حتى تكون هناك نتائج مستدامة للتعاون.

وتابع: "أفضل الطرق لكي يكون هناك مناخاً اقتصادياً جيداً هو أن يكون هناك استثمارات مباشرة في أفريقيا، يجب أن ندعم هذه الإجراءات لمساعدة الشركات الصغرى والمتوسطة، فالمشروعات الريادية ستكون لها أثراً طيباً على اقتصاد القارة، ولهذا فنحن ندعم الاستثمارات الألمانية في دول القارة".

وواصل: "على المستوى العالمي نحن سوق جديد لتحركات اقتصادية جديدة، نحن نعمل للحصول على الابتكارات الجديدة والحلول الاقتصادية الفعالة، التي سيكون لها أثر أفضل على الاقتصاد".

رئيس جنوب أفريقيا: مبادرة الشراكة الألمانية مع أفريقيا تعتمد على تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية

من جانبه أشار سيريل رامافوزا رئيس جنوب أفريقيا أثناء إلقاء كلمته أمام القمة إلى أن مبادرة الشراكة الألمانية مع أفريقيا تهدف لحشد المدخرات الدولية والإقليمية بهدف الاستثمار، ودعم طموحات أفريقيا، لافتاً إلى أن المبادرة مع أفريقيا تهدف إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة والتنمية الأفريقية ٢٠٣٠، وتعتمد على تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وأضاف، أن المبادرة تتضمن دعم الصناعة في أفريقيا والدول النامية، موضحاً أن الشراكة مع أفريقيا تمثل التزاماً سياسياً قوياً للتنمية الاقتصادية.

كما أشارت المستشارة الألمانية إلى أن هناك استثمارات تراجعت في الفترة الأخيرة في القارة الأفريقية، إلا أن التقارب مع الدول الأفريقية سيعزز فرص ضخ الاستثمارات في هذه الدول.

وتوجهت ميركل بالشكر للشركات والمستثمرين الذين يقدمون مشاريعهم للاستثمار في أفريقيا، وأضافت أنه خلال الفترة الماضية ركزت ألمانيا على دول آسيا واليوم تركز على الدول الأفريقية، لافتة إلى أن ألمانيا تخطط للدفع بإجراءات جديدة، حيث من المقرر أن تطرح صندوقاً تنموياً للشركات الصغيرة لتغطية دخول السوق الأفريقية ودعم الصادرات الألمانية ومبادرات التعاون مع دول أفريقيا لمواجهة المخاطر وتقديم الضمانات، وأكدت أن ألمانيا ستقدم عروضاً أكثر مما سبق وستتجنب الضريبة المزدوجة على الشركات، وأوضحت أنها وقعت هذه الاتفاقية مع ٥ دول من دول التقارب مع أفريقيا.

وتابعت قائلةً إن ألمانيا تعزم عقد شراكات تشغيل وتعليم مع مؤسسات أفريقية ودعم مناطق صناعية وتجارية في عدد من الدول الأفريقية، بالإضافة لعقد شراكات ثنائية مع السنغال والمغرب وإثيوبيا.

بول كاجامي رئيس الاتحاد الأفريقي: المبادرات الجديدة ستؤدي لعلاقات وثيقة مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي

قال بول كاجامي رئيس الإتحاد الأفريقي خلال كلمته في القمة أن الإتحاد الأفريقي يبذل كل الجهود الممكنة لدعم شركات القارة، مشيراً إلى أن المبادرات الجديدة ستؤدي إلى أن يكون هناك علاقات وثيقة مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي، وباقي شركاء القارة من مجموعة العشرين.

وأضاف أن مبادرة التقارب مع دول أفريقيا لديها كل الإمكانيات لتصبح ناجحة، وهذا لا يعني أن